تمهيد:

يسعى الكثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتنا بشكل مستمر، وتحاول جاهدة في تحديد إعداد العاطلين عن العمل، لذا تعد قضية البطالة المتمثلة في عدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي آخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتنا، ونجد أن أصحاب القرار في الجزائر قد اخذوا على عاتقهم مسؤولية علاج هذا المشكل من خلال استحداث جملة من السياسات والقرارات المتتالية بداية بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب سنة 1989 إلى غاية استحداث جهاز للإدماج المهني سنة 2008، كل هذه القرارات تصب في محاولة لحل مشكل البطالة الذي انتشر في المجتمع الجزائري.

1- تعريف سياسة الإدماج المهني:

مفهوم الإدماج المهني:

ويعرف الإدماج على أنه "انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها البعض ولكن توجد بينها بعض الفروقات المتعلقة بأساليب قادتها، وقد يكون الاندماج مؤقتا لمواجهة حالة طارئة".

كما عرفه أحمد زكي بأنه "المزج بين وحدتين أو أكثر مع بعضها البعض، وفي ميدان الإدارة أو التنظيم يتم الإدماج بين الجمعيات والمنشآت أو غيرها حيث تصبح منظمة واحدة"[1].

ويعتبر مفهوم الاندماج هو ذوبان الفرد في مجموعة العمل داخل المؤسسة، ليصبح عنصرا فعالا يتأثر ويؤثر في المؤسسة الإنتاجية. كما يستعمل بعض الباحثين مصطلحات أخرى معادلة للاندماج منها: التلاؤم والتوافق والتكيف والتكامل.

2- أشكال عملية الإدماج:

يتخذ الإدماج في المجتمع أشكالا عديدة نحاول التركيز على البعض منها:

2-1- الإدماج الاجتماعي: إن الحياة الاجتماعية تتطلب، دمج كل الأفراد الموجودين داخل المجموعات التي تساهم في ترسيخ أسس المجتمع بواسطة علاقاتهم الاجتماعية ولذلك فإن إدماج الفرد في رهطه وفي الحياة الاجتماعية وذلك بتوزيع السلطة، والأدوار والوظائف، بحيث يندمجون مع أعمالهم في تضامنهم.

حيث يعرف الإدماج الاجتماعي بأنه "تكيف الجماعات، والأفراد بطريقة تؤدى إلى تكوين مجتمع منظم بحيث تؤدي هذه الجماعات ،أو هؤلاء الأفراد أوجه النشاط الذي ينصرفون إليه، بأقل قدر من التوتر، أو النزاع)[2].

---

[1] بدوي احمد زكي: **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان، بيروت، 1997، ص171.

[2] حيدر إبراهيم علي: **تعزيز لاندماج الاجتماعي مقدمة في اجتماع الخبراء التحضيري**، حول الإعلان العربي التنمية الاجتماعية، عمان، 1995، ص774.

2-2- الإدماج السياسي: باعتبار أن الدولة هي الأساس في عملية الاندماج السياسي بمحاولتها دمج الأفراد فيها، وجعلهم يؤمنون بقوانينها ومبادئها، ويتم ذلك عن طريق النقابة،ووسائل الإعلام ونوضحهما:

- النقابة: وينحصر عملها خصوصا في توعية العمال، بنشر مبادئ الحزب وأفكاره،ودمجهم فيه، وبحثهم عن الصرامة في العمل بتحقيق الإنتاج. ويتم ذلك عن طريق عقد أعضائها لاجتماعات لهم.
- وسائل الإعلام: وهي الصحف، والمجلات، والإذاعة، و التلفزة، التي تلعب دورا هاما وكبيرا في دمج الأفراد بالدولة، وذلك بعرضها وتصويرها للأحداث التي تهم الأفراد بلغة بسيطة فتعبر عن انشغالاتهم وتطرح لهم الحلول،وعلى هذه الصورة تؤثر كل نقابة ووسائل الإعلام في دمج الأفراد[1].

2-3-الإدماج الثقافي: ويقصد بالإدماج الثقافي التوافق بين معايير ثقافية معينة فكلما كانت درجة التوافق مرتفعة كلما كانت درجة الاندماج مرتفعة أيضا "[2].

ويتم إدماج الأفراد في الثقافة عن طريق، التراث الثقافي الذي يضم عاداتهم، وأفكارهم واختراعاتهم وتلعب وسائل الثقافة من كتب ومجلات ومحاضرات ومسرحيات دورا هاما في دمج أولئك الأفراد حتى يصبحوا مؤمنين بثقافتهم ويدافعون عنها، ويشاركون في نشرها وتطويرها وبدورها هي تؤثر عليهم فتغير من سلوكا تهم واتجاهاتهم، وتبلور أفكارهم وترسم لهم مستقبلهم.

2-4-الإدماج المعياري: تلاؤم سلوك الأفراد مع المعايير أي كلما نلاحظ عدم وجود تناقض ومنظومة القيم والمعايير كلما ارتفعت درجة الاندماج، ويمكن تحديد مؤشر الجريمة لتحديد العلاقة بين الفرد وهذه المنظومة.

---

[1] بدران عمر حسن احمد: **الإنسان والإعلام**، المنصورة، جزيرة الورد، 2002، ص11.

[2] الجويلي ومحمد الهادي : **مجتمعات الذاكرة**، الجزائر، 1994، ص38.

2-5-الإدماج الاتصالي: تبادل الدلائل داخل الجماعة وهنا تتم دراسة شبكة الاتصالات بين الأشخاص، ومثال على ذلك يمكننا افتراض أن النسبة المئوية لأعضاء جماعة معينة تظهر فيها أعراض العزلة الاجتماعية تشكل مؤشرا سلبيا للاندماج الاتصالي.

2-6-الإدماج الصناعي: إن الانتقال من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد صناعي طرح مشكل اندماج الشباب في المنشأة الصناعية ويعتبر الفرد مدمجا في عمله، إذا كان يجعل من هذا العمل،غلافا انفعاليا له أهميته وإذا كان العمل يعني الشيء الكثير بالنسبة إليه.

وهذا ما تؤكده البنائية الوظيفية التي ترى أن الوظائف الدائمة تشكل من عديد من الوظائف المتساندة، التي تساعد على استقرار المجتمع وحياة الفرد[1].

إلا أن الاندماج بهذا المعنى يصبح كميا فقط ويمكن النظر إلى الاندماج باعتباره يتمثل في ثلاث مظاهر: المعنى الذي يرتبط بالعمل، والشعور بالتوحد مع العمل أو الاقتراب عن العمل ومتضمنا ته بمثابة الاهتمام الأساسي في الحياة[2].

[1] الاسود شعبان الطاهر : **علم الاجتماع السياسي وقضايا الأقليات بين العزل و الإدماج**، الدار اللبنانية، 2003، ص39.

[2] باركر وآخرون : **علم الاجتماع الصناعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1972، ص209.

3- مظاهر عملية الإدماج:

للاندماج مظاهر ايجابية، وسلبية تتجلى في سلوك المندمجين، وفي الأعمال التي يقومون بها وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو مع غيرهم. ونحاول تقديمها ولو بإيجاز ونردها في العناصر التالية:

3-1- المظاهر الإيجابية:

- ارتفاع المعنويات: يشعر الأفراد في المجتمع باعتزاز بالنفس، والقوة، والتفاؤل نتيجة إدراكهم لقيمة العمل وإحساسهم أن مجتمعهم يرعاهم ويحميهم من كل الأخطار، والمشاكل التي ممكن أن تعترضهم.
- الشعور بالأمن والاستقرار: يحس الأفراد بهذا الشعور نتيجة لتلبية مطالبهم وإشباع رغباتهم، فيشعرون بالأمن المادي والنفسي. فالمهنة تؤمن لهم عيشهم وتبعد عنهم الخوف من مستقبلهم.
- نقص التغيب وقلة حوادث العمل: يؤدى اندماج الأفراد في مجتمعهم إلي نقص تغيباتهم عن العمل، وقلة حوادث العمل، فتزيد إنتاجيتهم، وتحفظ الآلات من الفساد. فينمو المجتمع وتتحقق فيه الرفاهية.

3-2- المظاهر السلبية:

- عدم الاستقرار: إن عدم اندماج الفرد مع مجتمعه سواء في عمله أو في علاقاته الاجتماعية أو المهنية يجعله يعيش في عدم استقرار دائم، مما ينعكس سلبا على حياته وحياة عائلته.
- التغيب: كذلك يؤدي نقص الاندماج في المجتمع للأفراد العاملين فيه إلي تغيبهم عن أعمالهم، كلما أتيحت إليهم الفرصة مما يؤثر سلبا على حياتهم العملية والاجتماعية.

- القلق والأمراض النفسية: يصاب الأفراد بالملل، وفقدان قيمة العمل الذي يقومون به نتيجة عدم اندماجهم في المجتمع، فتتكون لديهم أمراض نفسية، وتدفعهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجرائم، واستعمال العنف لحل مشاكلهم وتضعف معنوياتهم، فيصبحون عرضة للخطر.
- التعالي: فعلى العامل أن يبتعد عن التعالي، لأن الشخص المتعالي يرفض التغيير ويبرز التعالي من خلال المنافسة بين الأفراد في الحصول على منصب العمل. لأن هؤلاء الأفراد متمسكون بنسق قيمي خاص بهم ويرفضون سواه مما يشعرهم بالقلق ويولد لديهم عدم الأمان.
- المشاكل المختلفة: يصاب الفرد بمشاكل عديدة نتيجة عدم اندماجه منها ما هو اجتماعي ،وما هو اقتصادي، وما هو مهني. وهو موضوع دراستنا هذه.

4- أهداف جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

يهدف جهاز المساعدة على الإدماج إلى:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين،تشغيل ولتوظيف.

5- الفئات المستهدفة من جهاز الإدماج المهني:

يوجه الجهاز إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين:

- **الفئة الأولى:** الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- **الفئة الثانية:** الشباب خرجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربص تمهينيا.
- **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

6- امتيازات جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

- تتكفل الدولة بالأجر الشهري وكذا التكاليف الاجتماعية للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني.
- تمويل تكوين إدماج الشباب في حدود 60% في إطار عقود تكوين تشغيل.
- الاستفادة من التدابير المحفزة ذات ا لطابع الجبائي مدة عقد الإدماج وعقد العمل المدعم طبقا للقانون المعمول به (قانون 06-42 المؤرخ في 26-12-2006).
- مساهمة الدولة في أجور عقد العمل في إطار توظيف الشباب لدى المؤسسات العمومية والخاصة وكذا الحرفيين.

7- الجهات المستقبلة للمستفيدين من عقود الإدماج:

- ينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ينصب المستفيدون من عقد تكوين إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط، وأما لدى حرفيين محليين لمتابعة التكوين[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد22 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل سنة 2008، المادة 2، ص20.

خلاصة الفصل:

نقول أن سياسة الإدماج المهني هي تخفف من حدة البطالة في فترة معينة ليعود نفس الشخص إلى عالم البطالة في حالة إيقافه أو انتهاء مدة عقده ما لم يتم التجديد من قبل المؤسسة.

فسياسة الإدماج المهني سياسة فعالة إذا تم دعمها بجملة من القرارات التي تمكن العامل من الحفاظ على منصبه في حالة إذا اثبت قدرته المهنية والأخلاقية والالتزام بقوانين المؤسسة.

بالرغم هذا العامل يتلقى اجر قليل مقارنة بالعمل المناط إليه،ومع انه اجر مبدئي قابل للزيادة في حالة التثبيت إلا انه يعتبر أجر زهيد مقابل حجم العمل ومتطلبات المعيشة،فهو لا يساوي حتى منحة البطالة في البلدان المتقدمة.